## مخطط الجلسة 2: السلوك الأخلاقي والقانوني

**الأهداف**

تعريف المشاركين بالمبادئ الأخلاقية الأساسية والمتطلبات القانونية المستمدة من الصكوك الدولية ذات الصلة والمنطبقة على واجباتهم المهنية.

**المصادر**

إعلان حقوق الإنسان (المادة 1 من الديباجة)

مدونة قواعد السلوك (المواد 1 و2 و3 و5 و7 و8)

مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية (الديباجة، المبادئ 2 و4 و5 و6 و9 و11 و13 و14 و15 و16 و22 و 24و25 و26)

**المعايير**

تستمد حقوق الإنسان من الكرامة المتأصلة في الشخص الإنساني[4].

على الموظفين بالمكلفين بإنفاذ القوانين احترام وطاعة القانون في جميع الأوقات[5].

على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم[6].

يمتنع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. وعليهم مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة[7].

يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها[8].

على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الإبلاغ عما يقع من انتهاكات لهذه القوانين والمدونات ومجموعات المبادئ التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان[9].

---

(4) الديباجة والمادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المشار إليه فيما بعد باسم "إعلان حقوق الإنسان").

(5) المادتان 1 و8 من مدونة قواعد السلوك.

(6) المادة 1 من مدونة قواعد السلوك.

(7) المادة 7 من مدونة قواعد السلوك.

(8) المادة 2 من مدونة قواعد السلوك.

(9) المادة 8 من مدونة قواعد السلوك؛ والمبادئ 6 و11(و) و22 و24 و25 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المشار إليها فيما بعد باسم "مبادئ استخدم القوة والأسلحة النارية).

تراعى في كل إجراءات الشرطة مبادئ الشرعية والضرورة وعدم التمييز والتناسبية والإنسانية[10].

**الممارسة**

**جميع مسؤولي الشرطة**

الاشتراك في برامج التدريب أثناء الخدمة لاكتساب فهم أفضل لاختصاصاتهم القانونية وما عليهم من قيود.

لا يغيب عن الأذهان أن "طاعة الأوامر العليا" لا يجوز التذرع بها لتبرير ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل القتل والتعذيب بشكل غير قانوني.

الإلمام بإجراءات الشكاوى الداخلية والخارجية وإجراءات الإبلاغ.

الإبلاغ عن خرق القانون وانتهاكات حقوق الإنسان.

القادة والمشرفون

توفير التدريب أثناء الخدمة لكفالة أن جميع مسؤولي الشرطة يفهمون على الوجه الأكمل اختصاصاتهم القانونية والحقوق القانونية للمواطنين.

كفالة احترام مسؤولي الشرطة لكرامة الأشخاص من خلال القدوة والممارسة السليمة للقيادة والإدارة.

كفالة مراعاة الحاجة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع سياسات واستراتيجيات الشرطة والأوامر الصادرة إلى المرؤوسين.

كفالة التحقيق بشكل كامل وسليم في جميع تقارير وشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان.

وضع وإعمال أوامر مستديمة تضم معايير حقوق الإنسان الدولية.

وضع مدونة أخلاقية لقواعد سلوك جهاز الشرطة الذي تعمل فيه، على أن تضم هذه المدونة المعايير الدولية الواردة في هذا القسم.

**أسئلة**

1- ما هي مزايا التأكيد على أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وأنها متأصلة في كل شخص وليست ممنوحة من الدولة؟

2- لماذا يشعر بعض مسؤولي الشرطة بوجود درجة من التضارب بين إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان؟

3- ما الذي يمكن عمله للتغلب على الرأي الشائع بين بعض مسؤولي الشرطة بأن

(10) المواد 2 و3 و5 و7 و8 من مدونة قواعد السلوك؛ والديباجة والمبادئ 2 و4 و5 و9 و11 و13 و14 و15 و16 و24 و25 و26 من مبادئ استخدام القوة والأسلحة النارية.

احترام حقوق الإنسان قد لا يتفق وإنفاذ القوانين؟

4- ما هي الأغراض التي تحققها المدونات الدولية، مثل مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، للأفراد من مسؤولي الشرطة ولوكالات إنفاذ القوانين؟

5- ما هي الإجراءات الإشرافية والإدارية التي يمكن الأخذ بها لكفالة احترام جميع مسؤولي الشرطة لمقتضيات السرية التي تعبر عنها المادة 4 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؟

6- تحظر المادة 7 من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين قيام مسؤولي الشرطة بارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. كيف تعرف أفعال إفساد الذمة؟ أذكر ثلاثة شروط ترى أنها من أهم الشروط لمنع ارتكاب الشرطة لأفعال إفساد الذمة؟

7- يعد استعمال الشرطة للقوة ضد شخص ما قضية أخلاقية وقانونية على السواء. ما هو مستوى القوة التي يستعملها مسؤول الشرطة حتى تثار هذه القضايا؟ فهل مثلا يؤدي استعمال الحد الأدنى من القوة إلى إثارة أسئلة بشأن القضايا الأخلاقية والقانونية، أم أن هذه الأسئلة لا تنشأ إلا في حالة حدوث إصابات؟

8- بالنظر إلى تقيد الشرطة بالامتثال لأحكام القانون المحلي الذي تحدد سلطات الشرطة ويحمي حقوق الإنسان، ما هو الغرض من المدونات الأخلاقية المطبقة في بعض البلدان؟

9- ما هي الخصائص التي تبحث عنها في المتقدم لإحدى وكالات الشرطة، مع مراعاة أن يكون قادرا على العمل بفعالية وبشكل أخلاقي باعتباره موظفا في الشرطة؟

10- هل هناك أية مزايا في وضع مدونات أخلاقية لمختلف فئات موظفي الشرطة، مثل المحققين الجنائيين؟ وكيف تختلف هذه المدونة عن الأحكام الأساسية الواردة في مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؟

**تدريب**

**ألف**

هيمن سكان الوديان منذ حقبة الاستعمار على خدمات الشرطة في إكسلاند. فوزير الداخلية وكبار القادة والأغلبية الساحقة من ضباط الشرطة هم من سكان الوديان ولم يعمل إلا قليل من سكان المرتفعات في وكالات الشرطة في البلد. وهؤلاء القلة الذين عملوا في الشرطة تم تهميشهم أو أسندت إليهم مهام غير مرغوب فيها أو تعرضوا لمضايقات مستمرة من زملائهم حتى إنه لم يبق منهم إلا القليل في خدمة الشرطة لفترة طويلة. وينظر سكان المرتفعات عموما إلى الشرطة باعتبارها أداة رئيسية لقمعهم

ويعدون كل من يعمل معهم من سكان المرتفعات خائنا. وهم يتحدثون عن العدد الكبير نسبيا من سكان المرتفعات المودعين في سجون إكسلاند والعديد من الأحداث التي تعاملت فيها الشرطة بوحشية مع سكان المرتفعات كدليل على تحيز الشرطة ضدهم.
وتصر شرطة إكسلاند التي يهيمن عليها سكان الوديان على أنهم ليسوا السبب في هذه الحالة حيث لا يمكنهم إجبار سكان المرتفعات على الانضمام إلى صفوف الشرطة وأنه على أية حال "يتصادف أن سكان المرتفعات يرتكبون جرائم أكثر من سكان الوديان."
ويؤكد ممثلو سكان المرتفعات أن الكثير من الشباب في مجتمعاتهم المحلية التي ترتفع فيها معدلات البطالة كانوا سيسعدون كثيرا بالحصول على وظائف كضباط للشرطة لو كانت الحالة أكثر إنصافا وأمنا.

- ماذا يقال بشأن هذه المسائل في مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؟
- هل ينبغي تعيين مزيد من سكان المرتفعات في الشرطة؟ لماذا ينبغي أو لا ينبغي ذلك؟
- كيف يمكن زيادة فعالية إنفاذ القوانين من خلال تحقيق مزيد من التوازن في تركيب الشرطة؟
- قم بصياغة بيان مهمة من سطر واحد للشرطة في إكسلاند، على أن تستهله بعبارة "إن مهمة الشرطة في إكسلاند هي...".

**باء**

تلقيت شكوى من أحد المزارعين المحليين في إكسلاند يدعي فيها أن ضابطا من وحدة الشرطة المحلية قد ألحق أضرارا بالغة بالسياج المحيط بمزرعته أثناء قيادته لسيارة وهو مخمور. وسوف تنصح الشرطة بأن الإجراء الملائم اتخاذه هو:

(أ) تحيل المزارع إلى المحكمة ولا تتخذ أي إجراءات أخرى.
(ب) تشرع في تحقيق وتتخذ إجراءات تأديبية صارمة، عند اللزوم، ضد الضابط المعتدي وتساعد المزارع في الحصول على تعويض.
(ج) تحيط الضابط علما بأخطار القيادة وهو مخمور، ولا تتخذ أي إجراءات أخرى طالما كان ذلك أول جرم يرتكبه.
(د) تبين للمزارع أنه ينبغي ألا يتقدم بشكوى. ولئن كان بعض ضباط الشرطة يسيئون التصرف، فإن كسر السياج أفضل من عدم وجود أي قانون أو نظام.

- علل إجابتك.

**جيم**

نظرا للدمار الشامل الذي لحق بالاقتصاد المحلي، تفشى البغاء في مدن إكسلاند حيث تضطر النساء إلى اتخاذ تدابير متهورة لإطعام أنفسهن وأسرهن. وقد شوهد بعض ضباط الشرطة وهم يترددون على النساء اللاتي يتعاطين البغاء. الإجراء الملائم في هذه الحالة هو:

(أ) تتجاهل المسألة طالما أنها لم تحدث أثناء أداء الضباط لواجباتهم.

(ب) تتحدث مع الضباط على انفراد وتطلب منهم توخي مزيد من الحكمة.
(ج) تتخذ إجراءات رسمية صارمة ضد الضباط المعنيين.
(د) تصدر تحذيرا شديدا للنساء اللاتي يتعاطين البغاء (ولا تتخذ أي إجراء ضد الضباط).

- علل إجابتك.

# نماذج شفافيات العارض العلوي
# للاستعمال في الجلسة 2
# (السلوك الأخلاقي والقانوني)

# ما هي ولاية إنفاذ القوانين؟

**تنص المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:**

**".**

**لذلك فإن ولاية الشرطة في الديمقراطيات الحديثة هي:**

- **حماية حقوق الإنسان**
- **الدفاع عن الحريات الأساسية**
- **الحفاظ على النظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي من خلال السياسات والممارسات القانونية والإنسانية والمنضبطة.**

# السلوك الأخلاقي والقانوني

- تستمد حقوق الإنسان من الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني
- على الموظفين بالمكلفين بإنفاذ القوانين احترام وطاعة القانون في جميع الأوقات
- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم
- يمتنع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن ارتكاب أي فعل من أفعال إفساد الذمة. وعليهم مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة.
- يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها.
- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الإبلاغ عما يقع من انتهاكات لهذه القوانين والمدونات ومجموعات المبادئ التي تحمي وتعزز حقوق الإنسان.
- تراعى في كل إجراءات الشرطة مبادئ الشرعية والضرورة وعدم التمييز والتناسبية والإنسانية.

# ماذا يحدث عندما تنتهك الشرطة حقوق الإنسان؟

- يصبح الموظف المكلف بإنفاذ القانون منتهكا له
- التعدي على الكرامة الإنسانية
- تآكل ثقة الجمهور ودعمه وهما من العناصر الحاسمة
- تفاقم القلاقل المدنية
- عرقلة المحاكمات الفعالة
- عزل الشرطة عن المجتمع
- إطلاق سراح المذنب ومعاقبة البريء؛
- عدم توفير العدالة لضحايا الجريمة
- زوال "القانون" من "إنفاذ القانون"
- اضطرار وكالات الشرطة إلى تدارك ما يفوتها بدلا من الأخذ بزمام المبادرة
- تعرض الحكومة والشرطة للنقد الدولي ومن وسائل الإعلام وللضغوط السياسية

# ماذا يحدث عندما توطد الشرطة حقوق الإنسان وتحميها وتدافع عنها؟

- بناء الثقة العامة وتعزيز تعاون المجتمع
- المساهمة في فض النزاعات والشكاوى بشكل سلمي
- نجاح المحاكمات القانونية في المحاكم
- النظر إلى الشرطة باعتبارها جزءا من المجتمع يؤدي وظيفة اجتماعية بالغة الأهمية
- النزاهة في إقامة العدل ومن ثم تعزيز الثقة في النظام
- ضرب مثال لاحترام القانون يقتدي به الآخرون في المجتمع
- قدرة الشرطة على الاقتراب أكثر من المجتمع ومن ثم تصبح قادرة على منع الجريمة ومكافحتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة في تطبيق نظام الشرطة
- الحصول على الدعم من وسائل الإعلام والمجتمع الدولي والسلطات السياسية
- تصبح الشرطة مصدر شرف للزي الذي ترتديه والهيئة التي تنتمي إليها والحكومة التي تخدمها.